الزراعية لمقاييس واعتبارات وطنية لا تقل اهمية عن المعايير الاقتصادية والاجتماعية المألوفة. ويعتقد الباحث ان فلسفة التنمية الزراعية في الاراضي المحتلة يجب ان تستند طيلة بقاء الاحتلال الى الاسس والمباديء التالية:

١. تشجيع التوسع الافقي في استغلال الارض الزراعية الى اوسع حد ممكن.
٢. اعطاء الاولوية لزراعة الاشجار المثمرة في الاراضي الحدية بدلا من المحاصيل الحقلية.
٣. بذل كل جهد ممكن لزيادة قدرة القطاع الزراعي على استيعاب الايدي العاملة.
٤. رفع كفاءة استغلال المياه المتوفرة للمزارعين العرب الى اعلى مستوى ممكن بهدف استغلال هذه المياه على اوسع رقعة ممكنة من الارض الزراعية.
٥. تشجيع اية مشاريع تساعد على انشاء نقاط او تجمعات سكنية جديدة في المناطق الزراعية على غرار ما يعرف بـ «العزبة» او «الخربة».
٦. تقليل الاعتماد على استيراد الاغذية من اسرائيل قدر الامكان، وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تستوعب كميات كبيرة من الايدي العاملة اذا انتجت محليا.
٧. تشجيع انماط الزراعة العائلية التي تعتمد على استغلال كميات كبيرة نسبيا من الايدي العاملة على قطع صغيرة من الارض.

المباديء العامة لعملية التنمية الزراعية:

تفرض الاوضاع السائدة في الأراضي المحتلة اتباع سياسات وخطط تنموية متميزة تنسجم والظروف التي طرأت بعد الاحتلال. لذلك، فإن كثيرا من المشاريع المقترحة قد لا تنسجم كليا مع المباديء الاقتصادية المعروفة، وخاصة ما يتعلق منها بترشيد عوامل الانتاج نحو انماط الاستغلال الامثل. ويعتقد الباحث ان اهم المباديء التي يجب ان تحكم عملية التنمية الزراعية في الاراضي المحتلة هي التالية:

١. يجب اعتبار الكثير من انماط الانتاج الزراعي كنوع من الاستثمار القومي، لا يتمثل العائد منه على شكل ربح مادي لاصحاب المشروع المباشرين، بل يأخذ أشكالا اخرى تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني على ارضه. وانطلاقا من هذا المبدأ يمكن استنتاج السياسات التالية:

أ ـ ان العامل الاهم في الحكم على المشروع ليس اربحيته، بل مدى مساهمته في تدعيم التواجد المادي للشعب الفلسطيني على أرضه.

ب ـ وعلى هذا الاساس، فإن عملية التمويل يجب ان تكون ايضا مسؤولية قومية، بالاضافة

الى تحريرها في الاصل مسؤولية شخصية للقائمين على المشروع.

جـ ـ وفي الحالات التي لا يحقق فيها المشروع ربحا مجزيا لاصحابه، او قد يكون خاسرا، لذلك يفترض توفير حد ادنى من الدخل للقائمين على المشروع لضمان استمراريته.

د ـ تطبق هذه الملاحظات بشكل خاص على انماط الزراعة البعلية، التي يرتبط بها ٩٥٪ من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية. وبالتالي فهي المجال الاعم لتقليص الرقعة الزراعية او

ويتخذ تقديم اشكال مختلفة من الدعم المادي لبعض انماط الزراعة هو احد الركائز الاساسية ن مبدأ تقديم لمعظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إلا أن لهذا المبدأ مبررات اكثر سبية الزراعة في المناطق المحتلة، لا لأبعاده الوطنية فقط، بل أيضا لأن كثيرا من انواع يتعرض بالنسبة للزراعة الى منافسة غير متكافئة مع منتجات اسرائيلية مدعومة بقوة من الدولة. الانتاج الزراعي تتعرض الى الاراضي المحتلة، تفرض استعدادا لتقبل طرق ومعايير في ن الظروف الاستثنائية التي تمر بها في الاحوال العادية، ولعل من ابرز المعايير التمويلية التي يجب تبسيطها ل المالي غير مألوفة في تلك التي تتعلق بالضمانات المطلوبة من الجهات التي تتقدم بطلبات الدعم. بشكل جذري هي ذلك ذلك عن حدوث حالات من الفشل بمعدل اعلى من المألوف، ولكن لا يجوز والطبع قد يسفر تحول دون اتباع طرق قد تكون فعالة في تحقيق الهدف الاساسي، وهو توصيل تلك ذريعة للجهات التي تستحقه.

دعم من الخبرة المكتسبة خلال السنوات الاخيرة ان الجهود التي تبذلها السلطات العربية تبين بتطوير وصمود المناطق المحتلة، ليست بالكفاءة المطلوبة، وذلك لتعدد الاجهزة المعنية بهذا وضوع وتغلُّب الاعتبارات السياسية على اساليب تعاملها. لذلك، فان اهم خطوة يمكن اتخاذها من أجل زيادة فاعلية الجهود الهادفة لدعم اقتصاد المناطق المحتلة، هي خلق اجهزة متخصصة للتعامل مع هذه المناطق تحمل طابعا مهنيا بحتا.

الجمعيات التعاونية دوراً اساسياً في عملية تنمية القطاع الزراعي في المناطق المحتلة، ويجب تقديم كل دعم ممكن لها لتمكينها من القيام بدورها هذا بفعالية اكبر. غير أن الاقتصار على جمعيات التعاونية في التعامل مع القطاع الزراعي هو خطأ فادح لاسباب عديدة تتعلق بانخفاض نسبة تمثيلها للمزارعين (حوالي ٢٠ ٪)، وسهولة تحكم السلطة في مشاريعها وعملها اذا فرت ذلك. لذلك، يجب فتح باب الاقراض الفردي امام المزارعين غير الاعضاء في جمعيات التعاونية، كذلك امام الشركات الصغيرة العاملة في القطاع الزراعي والتي قد تضم عددا